

تحديات حقيقية للتنمية

د.فهد محمود الصبري

إن العلاقة بين السكان والتنمية علاقة أساسية من الناحية العلمية والعملية.فإذا نظرنا إلى العلاقة بين السكان والتنمية من منظورين:اقتصادي،يري ضرورة أن تسخر كافة الجهود والإمكانيات المادية والبشرية للتنمية الاقتصادية ولو على حساب صحة السكان وحقوقهم في التعليم والحياة الكريمة ومنظور اجتماعي يرى أن الأولوية يجب أن تعطى للناس الذين هم الهدف الأساسى للتنمية من حيث تخصيص الأموال لرفع مستواهّم المعيشي وليس ادخارها أو استثمارها ۖ في مشاريع لا تعود عليهم بالنفع إلا بعد فترة طويلة من الحرمان والمعانة.

وساء نظرنا إلى المشكلة السكانية من المنظور الاجتماعي أو الاقتصادي تظل هناك مشكلة تقف عائقاً أمام التنمية تحتاج إلى حل مدروس وفق خطط وبرامج

وتكمن هذه المشكلة في عدم التوازن بين عدد السكان والموارد والخدمات وبمعنَّى آخرٰ:زيادة عدَّد السكان دون تزايد بين فرص التعليم والمرافق الصحية وفرص العمل وارتفاع المستوى الاقتصادي. فتظهر المشكلة بشكل واضح متمثلة في معدلات زيادة سكانية مرتفعة ومعدلات تنمية لا تتماشيّ مع معدلات الزيادة السكانية،وانخفاض مستوى المعيشة،أي أنه لا ينظر إلى الزيادة السكانية كمشكلة في حد ذاتهًا وإنما ينظر إليها في ضوء التوازن بين السكانّ والموارد.فهناك كثير من الدوّل ترتفع فيها الكثافة السكِّانية ولكنها لا تعاني مشكلة سكانية،لأنها حققت توازناً بين السكان والموارّد.

والمشكلة السكإنية لا تتمثل فقط بالزيادة السكانية وإنما تتمثل أيضاً بنقص السكان،وبالتالي فإن الأزمات والمشكلات المرتبطة بالمشكلة السكانية تعرب عن نفسها من خلال نقص الأيدى العاملة،وتدنى مستوى الإنتاجية،ومشاكل مرتبطة بالأسرة..إلخ.

وبهذا نجد أن المشكلة السكانية ليس لها قانون عام ولا تأخذ المعنى نفسه أو النتائج نفسها في كل المجتمعات وعلى اختلاف المراحل،بل إن لكل مجتمع ولكل مرحلة معطياتها الاقتصادية وغيرها التي تحدد طبيعة هذه

وتنبع المشكلة السكانية في اليمن أساساً من عدم التوازن بين عدد السكان الذِيّ بلغ حتى مايو 2004م حوالي 22مليون نسمة،وفقاً لأُخر تعداد سكاني،وبينُ الموارد والخدمات. وهو ما يفسر عدم إحساس اليمنيين

وقد توقعت الإسقاطات السكانية الأخيرة التي نفذها المُجلسُ الوطنى للسكان بالتعاون مع المركز الوطني للإحصاء والشركاء من المانحين أن يزيد عدد السكان ليصل إلى نحو 34 مليون نسمة بحلول عام2025م في حال استمرار معدل الإنجاب الكلى الحالي. وإذا استمر عدم التوازن الحاصل بين تُزايد أعداد السكان وعدم التقدم في معدلات التنميةِ الحالية سوف تزداد المشكلة السكانية كل يوم تعقيدا.

لنشر وتوزيع كتاب الثقافة السكانية

مركز الدراسات السكانية بجامعة صنعاء ينفذ برنامجا للنزول الميداني إلى الجامعات اليمنية

□ **صنعاء / بشير العزمي :** قامت عدد من الفرق العلمية من أعضاء المجلس العلمى بمركز الدراسات السكانية بجامعة صنعاء بالنزول الميدانّي إلى الجامعات اليمنية لنشر وتوزيع كتاب الثقافة السُكانية (دليل إدماج قضايا السُكانَ فَيِ التعليم الجامعي)، والاعداد لدورة المدربين (T Q T) المقرر انعقادها في مركز الدراسات السكانية لاحقاً بالتعاون مع الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان وصندوق الأمم وفى تصريح لـ 14 أكتوبر أوضح الدكتور/ أحمد محمد

الحداد المدير التنفيذي لمركز الدراسات السكانية بجامعة صنعاء أن النزول الميّداني إلّى مُختلف الجامعات اليمنية جاء بناء على قرار المجلس العلمى لمركز التدريب والدراسات السكانية في جلسته رقم (8) في شهر يونيو الماضى وتعميم وزارة التعليم العالى والبحث العلمى رقم (3066) وموافقة رئيس المجلس العلمى للمركز الًأسْتاذ خالد طميمً. وقال إن النزول الميداني شمل جامعة عدن وحضرموت أ

برئاسة المدير التنفيذي للمركز الأستاذ الدكتور أحمد محمد الحداد، وجامعة دمار وعمران برئاسة الأستاذ الدكتور أحمد مطهر عقبات، وجامعة تعز وإب برئاسة الأستاذ الدكتور عبدالله عبدالعزيز محرم، وجامعة الحديدة برئاسة الأستاذ الدكتور أحمد محمد شماع الدين.

وأوضح أنه خلال النزول الميداني للجامعات اليمنية تم عقد حلقات عمل نقاشية مع عدد من أعضاء هيئة التدريس والمهتمين بالقضايا السكانية والطلاب والموظفين بالجامعات وتم عرض كتاب الثقافة السكانية ومراحل اعداده بهدف اعتماده مقررا جامعيا وإدماجه في العملية التعليمية، كما تم خلال ذلك توزيع عشرات النسخ من الكتاب.

وأشار إلى أن دورة المدربين التي ستقعد في المركز لاحقاً لهذا الغرض تهدف إلى إثراء محتويات الدليل بالمناقشات بين مؤلفي مفردات الكتاب والمشاركين الذين سيكونون المدرسين أو المشرفين على تدريس مادة الثقافة السكانية في جامعاتهم، بالإضافة إلى تحديد من وأين وكيف سيكون إدماج مادة الثقافة السكانية في المنهج التعليمى للجامعات وكذا إنشاء الرابطة الأكاديمية لمجموعة الثقاقة السكانية بين الجامعات اليمنية ومركز الدراسات، وأيضاً متابعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمى لإصدار قرار البدء بتدريس والثقافة السكانية في الجامعات اليمنية طبقاً لتوصيات هذه الدورة.

ولفت إلى أن جميع المشاركين في الحلقات النقاشية في جميع الجامعات اليمنية قد أجمعوا على أهمية إدماج مادة الثقافة السكانية في العملية التعليمية للمنهج الجامعي كضرورة حتمية لفهم ومواجهة المشكلة السكانية في اليمن خاصة لدى طلاب وطالبات الجامعات اليمنية، مباركين لمركز التدريب والدراسات السكانية بجامعة صنعاء الجهد الطيب في إعداد ونشر كتاب الثقافة

قراءة في بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في الجمهورية اليمنية 2008م

علي عبدالله صالح

وضع البطالة في اليمن بالغ الخطورة .. وإصلاح نظام التعليم سيسهم في السيطرة على معدل البطالة







نسبة اللاتي يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة الحديثة "13.04 ٪" .. و"9.7٪ يستخدمن وسائل تقليدية

وقد تمثل ذلك خلال إنشاء وزارة المياه والبيئة

ضمن التشكيل الوزاري للحكومة اليمنية في عام

2003م، بهدف توحيد الجهود في إطار مؤسسي

واحد يشمل قطاعات المياه وآلصرف الصحى

والبيئة الصحراوية والمحميات البرية والساحلية

والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، ولتأكيد

ضمان حماية البيئة المحلية ولإبراز مكانتها قامت

الوزارة بإعداد الإستراتيجيات والخطط الوطنية

لحماية البيئة ومعرفة الوضع الراهن وتحديد

مشكلات البيئة المختلفة وزيادة الاهتمام بدمج

مبادئ التنمية المستدامة بالسياسات والبرامج

جهود زيادة نسبة الأراضي المغطاة بالفابات

يغلب الطابع الصحراوي على معظم مساحة الجمهورية اليمنية فيما شكلت نسبة مساحات

الأراضي المغطاة بالغابات "1 %" فقط في العام

2005م مرتفعة بشكل طفيف عن العام 2000م

حيث كأنت النسبة "0.9 ٪" وهذا يعود كما ذكرناً

أِنفاً للمناخ الجاف الذي يغطي "90 ½" من إجمالي

ويزداد الوضع تعقيداً عندما نجد أن نسبة السكان

الذين يستخدمون الوقود الصلب يتجاوز "62 ٪"

في العام 2004م. والحقيقة أنه لم تبذل خلال

العقد الأخير جهود حثيثة لزيادة مساحة الغابات،

وحمايتها من الاستخدام الجائز مثل الاحتطاب

المفرط، والـرعـِي غير المنظم وسـوء الإدارة

واستغلال تلك الأراضي النوعية وخاصة المساقط

المائِية كما أن المحميات الطبيعية لا تزال محدودة

جداً، حيث إن نسبة الأراضي المحمية لضمان

المحافظة على التنوع الحيوى إلى مجموع مساحة

وَإِذا وَضعت هَذه النسبة للمقارنة مع الدول

المجاورة سنجد أن الوضع يتحسن عندهم ويتجمد

استخدام الطاقة

تعتبر اليمن من الدول التي استطاعت تحقيق زيادة

في كفاءة استخدام الطاقة لأنها قللت كثيراً من قيمة

هذا المؤشر مقارنة بالزيادة الموجودة في البلدان

انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون برغم أن كثيراً من البلدان شهد إرتفاعاً مطرداً في

نصيب الفرد من انبعاثاتٍ ثاني أكسيد الكربون، إلَّا

أن اليمن حافظت تقريباً على مستويات ثابتة خلال

تلك الفترة مع إرتفاع طفيف، حيث بلغ نصيب الفرد

"بالطن متري لكل فرد": 0.7، 0.7، 0.7، 0.9، 0.9،

0.7، 0.9، 0.7 للسنوات : 1990، 1994، 1995،

مصادر میاه آمنة

وصلت نسبة السكان الذين يحصلون على مصدر

محسن للمياه عام 2003 إلى "٪43.7" مقارنة بنسبة

'30٪" في العام 1994م لكن المشكلة أن هذه

النسبة تتوزع بشكل غير عادل بين الحضر والريف،

إذ نحد أنه في العام 2003 بلغت نسبة السكان الذين

يحصلون علَّى مصدر محسن للمياه في الحضر //82* بينما في الريف النسبة لا تتجاوز "27.5 ٪"

وتتركز صعوبةً تحقيق هـذا المؤشر في ترافق

نقص مصادر المياه العذبة مع تناقص نصيب الفرد

المتاح من المياه إزاء ضغط الزيادة السكانية وقد

تحسن هذا الوضع في العام 2006م لتصل المياه

الصالحة للشرب إلَّى مَّا نسبته 59.0 ٪ من إجمالي

صرف صحی محسن

حقق مؤشر نسبة السكان الذين تتصل مساكنهم

بشبكاتٍ صرفٍ صحى محسن في التجمعات الحضرية

تحسناً واضحاً حيث كانت النسب 59 ٪ ، 74.5،76 ٪

، 90.7 ٪ ، 86.3 ٪ حسب السنوات 1995، 1999،

2002، 2003، 2004 على التوالي إلا أنٍ الوضع في

المناطق الريفية لا يزال يستلزم جهوداً جبارة حيث

يمكن وصفة بالسيئ جداً بينما لا تزال النسبة عند

26٪ وذلك حسب نتائج تعداد 2004م ويتوجب

الإشارة هنا إلى الجهود المبذولة لتحديث وتطوير

خدمات شبكات الصرف الصحي والاهتمام الرسمي

والأهلى بتوفير هذه المنافع المجتمعية المرتبطة

بصحة الأسرة والمجتمع. والهدف الألفى في هذا

الشأن هو الوصول إلى التغطية الشاملة "٪100" في

المناطق الحضرية بحلول 2015م وتشير البيانات

حيازات سكنية آمنة

حيازات سكنية في تحسن مستمر حيث كانت النسب

87.1، ٪ 87.1 ٪، 95.8 ٪ على التوالي في السنوات

'1994، 1999، 2004" ويؤكد التّحسن في هذا المؤشر

جهود الحكومة لضمان الحيازة السكنية الجيدة والتي

شراكة للتنمية

* الهدف الثامن: تطوير شراكة عالمية للتنمية:

تبذل الجمهورية اليمنية الجهود تلو الجهود لتطوير

بدورها تجعل الحياة أكثر أمناً واستقرارا.

يظل مؤشر نسبة الأسر التي تستطيع الحصول على

إلى إمكانية تحقيق هذا الهدف قبل حلول 2015م.

عدد السكان في الجمهورية.

1999، 2000، 2002، 2003 2004على التوالي

الأخرى، حيثُ أستقر في عام 2004 عند "341".

الأراضي كانت في عام 2004م "0.001 ٪

أراضى الجمهورية اليمنية.

استكمالاً لموضوعنا الذي نشر الجزء الأول منه الأسبوع الماضي (قراءة في بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في الجمهورية اليمنية 2008م)، الذى استعرضنا فيه بيانات مؤشرات الألفية للأهداف الأول والثاني والثالث والرابع، نواصل في الجزء الثانى الأخير من قراءتنا استعراض بيانات مؤشرات الألفية للأهداف الخامس والسادس والسابع والثامن..فإلى التفاصيل:

عرض/ بشير الحزمي

تحسين صحة الأمومة

من حملات تطعيم الأطفال

الجمهورية اليمنية الجهود الفعلية للقضاء على مـوروث التخلف في مجال حصول النساء في سن الإنجاب على خدماتُ الصحة الإنجابية فمؤشر معدل وفيات الأمهات يعتبر مرتفعاً بعد أن بلغ "365" حالة وفـاة لكل "100.000" ولادة حية بحسب النتائج المستخلصة من مسح صحة الأسرة لعام 2003م، ووضعت وزارة الصحة العامة والسكان جل اهتمامها وإمكانياتها لدراسة الوضع الحالي وتوفير الحلول العملية من خلال وضع الخطط العامة، ومنها تنفيذ في تطوير الخدمات الصحية، وذلك من خلال نقص الأمهات أثناء الولادة بالإضافة إلى اكتشاف إن هذه المرافق الصحية لا تغطى نسبة كبيرة من السكان، الوعي الثقافي الصحي لدى هذه الشريحة التي تعتبر من الْعوامل الْرئيسيةُ لعدم الحصولُ على الْخدمات الصحية، ما ساعد في ارتفاع معدل وفيات الأمهات. نتطرق إلى التغيرات التي حصلت في المؤشرات

الهدف الخامس: تحسين صحة الأمومة: تبذل المسح الشامل للمرافق الصحية، الذي بين القصور إمكانيات المادية والبشرية والتجهيزات الطبية الحديثة التي تساعد في حل كثير من مشاكل وفيات ضاُفة إلى الفقر وانتشار الأمية بين النساء وانعدام وللحصول على صورة عن الوضع الراهن سوف

مكافحة الإيدز

الهدف السادس: مقاومة مرض الإيدز والملاريا

الخاصة بهذا الهدف حسب السلسة الزمنية وقياس

مدى حجم هذه التغيرات. معدلات وفيات الأمهات عند الـولادة "الوفيات النفاسية" لكل مائة ألف ولادة حية: من الملاحظ أن قيمة البيانات الخاصة بمؤشر معدل وفيات الأمهات .. عند الولادة لكل "100.000" حالة ولادة حية مستقرة عند "351" حالة وفاة لكل مائة ألف حالة ولادة حية، وذلك منذ العام 2000م بينما أرتفع المعدل ليصل إلى "365" حالة وفاة لكل مائة ألف حالة ولادة حية في[ّ] العام 2003م أما في العام 2007م فِقد وصل المُّؤشر إلى "366" حالة ۖ وفاة لٰكل مائة ألف ولادةً

. نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف كادر طبي مؤهل علمياً في ما يخص المؤشر الخاص بنسبة الولادات التى تجرى تحت إشراف عاملين مؤهلين ومتخصصين في مجال الصحة النفاسية والإنجابية، نُجد أن النسبة خلال السنوات 1992م - 1997م، و2003 قد بلغت على التوالي "11.5"، "5ً.15"، "27.3" ما يدل على قيام الجهات المسؤولة عن الوضع الصحي بالتحرك وبذل المزيد من الجهود في سبيل نشر الوعى الصحى الثقافي بين أفراد المجتمع لتحقيق الـُولادة الأُمنة، بتضَّافر الجهود الرسميةُ والشعبية بهذا الخصوص ودعم القابلات المؤهلات والمصرح لهن بالعمل وفقأ للأنظمة الصحية الآمنة والتي تضمن سلامة الأم والطفل، وخير دليل على ذلك وصول نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف الكادر الصحى المؤهل علمياً إلَّى "36.5" خلال عام 2006م، كما تسعى الجمهورية اليمنية إلى الوصول بنسبة الولادات التي تجري تحت إشراف العاملين المؤهلين والمتخصصين في مجال الصَحة الإنجابية وتحقيق الأمومة الآمنة إلى "43.7 ٪" بحلول العام

وأمراض أخرى: في ما يتعلق بمرض الإيدر نجد أن عدد المسجلين لدى البرنامج الوطني لمكافحة مرض الإيدز منخفض جداً نظراً لصعوبة إجراء تشخيص لمدى انتشار فيروس نقص المناعة البشرية "الإيــدز" لأن هذا المرض يعتبر معيباً ويتم التستر عليه، كون المجتمع اليمنى تحكمه العادات والتقاليد التي تجعله يحافظ على المظهر الاجتماعي ما يقلل من فرص الإبلاغ عن الإيدز، ومع ذلك يجب ألا نغفل أن عدد المصابين بهذا المرض حسب الإحصاءات المتوفرة قد ارتفع من '6'' مرضى عام 1995م إلى "2316'' عام 2008م، ويتوجب الإشارة هنا إلى أن العدد المتوقع لحالات الإصابة بالإيدز هو عشرون ألف حالة تراكمية وذلك بحسب تصريحات الجهات المختصة في المركز الوطنى لمكافحة الإيدز.

تنظيم الأسرة إن تنظيم الأسرة قد حظى باهتمام الحكومة وأُدرَجت ضَمْن السياسة السكانيَّة والصحة المعتمَدة وهناك محاور رئيسية تعنى بتنظيم الأسرة في ظل ارتفاع معدل الخصوبة "6.1" الذي يعتبر من أعلى المعدلات مقارنة بالدول الأخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار الضوابط الشرعية لديننا الإسلامي الجنيف وحسب بيانات المسح اليمني لصحةً الأسرة 2003م بلغت نسبة النساء المتزوجات اللاتي يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة الحديثة والتقليدية حوالي "23.1 ٪" وبلغت نسبة اللاتي يستخدمن وسَائَـل حديثة "13.4 ٪" فقط، ونُحو "9.7 ٪" يستخدمن وسائل تقليدية، وتفيد بيانات المسح اجرته وزارة الصحة ودى متعدد المؤشرات الذي العامة والسكان عام 2006م بأن نسبة اللاتي يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة الحديثة على مستوى الجمهورية "19.5 ٪" وتعتبر هذه النسب منخفضة مقارنة بنسب الاستخدام فى دول نامية كثيرة، ناهيك عن الدول المتطورة ومع هذا يتوجب الإشارة إلى حدوث تحسن في هذه النسبة مقارنة بالمسوحات الديموجرافيةِ السابقة ولكنها تظُّل

مكافحة الملاريا

منخفضة ما يتطلب جهوداً إضافية ومضنية من قبل

الجهات المختصة لرفع هذه النسبة.

يمثل مرض الملاريا أحد الأسباب الرئيسية للوفاة خلافاً للوضع في باقي الدولة العربية، وتعتبر الملاريا واسعّة الأنتشار في اليمن فقد بلغ معدل الوفيات نتيجة الملاريا "لكلُّ الأعمار" حوالي 24 من بين كل "100.000" من السكان في سنة 1999م وهذا معدل مرتفع، والطموح أن يهبط إلى "3" من بين كل "100.000" من السكان في عام 2015م. وهناك مؤشرات جيدة من خلال مراقبة مؤشر انتشار الملاريا لكل مائة ألف من السكان حيث بلغ حوالي 263.2، 1409، 1968.0، 2198.0 على التَّواليّ للسَّنوات 2003، 2002، 2001، 2004 وكانت في تذَّبذب بين الارتفاع والانخفاض خلالِ الأعوام 2005 - 2008 م كما هو مبين في الجدول أدناه وهذا الانحدار الإيجابي يعطي صورة لجهود الحكومة في هذا الحانب.

مكافحة السل

يعتبر مرض السل من الأمراض الفتاكة، وتوسعت رقعته بشكل كبير على مستوى العالم وأصبح يهدد البشرية لتطور مناعته ضد المضادات والأدوية

وتكمن خطورة هذا الداء في إصابة الأفراد في سنوات الإنتاج بين 15 و 45 سنة. أما في الجمهورية اليمنية فنجد أن معدلات الوفيات المرتبطة بالسل "لكل الأعمار" لا يزال من المعدلات المرتفعة، حيث بلغت "1.3" حالة وفاة من بين كل "100.000" نسمة من السكان في العام 2006م، وأنخفض المعدل للحالات المسجلةً إلى "0.44" في عام 2008م، نظراً للجهود الطبية التي بذلتها الحكومة لمكافحة هذا

وقد تلغت نسبة حالات الإصابة بالسل التي أكتشفت وتم شفاؤها في إطار نظام نظام العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة: 75، 72، 80، 82، 82، 84.1 ، 82 ، و 75 للأعوام : 2000 ، 2001 ، 2002 ، 2003، 2004 ، 2005، 2006 ، 2008 على التوالي، وهـذا المؤشر إيجابي ولكنه لا يتقدم بالسرعة

حماية البيئة

الهدف السابع: ضِمان إستدامِة بيئية سليمة، إذ تواجه اليمن واقعاً بيئياً مليئاً بالمشاكل، فشحة الموارد المائية وندرتها واستنزاف المخزون منها وعدم توفر سياسة ذات الرؤية شاملة للتخطيط لاستخدام الموارد الطبيعية على نحو يحقق استدامة التنمية في ظل أحد أعلى معدلات النمو السكاني في العام، كل ذلك يزيد حجم التحديات التي تواجه الحكومة اليمنية.

وتُولىِ الجمهورية اليمنية البيئة أهمية بالغة،

مبدأ الشراكة مع البدول الأخبري من أجل الدفع بعجلة التنمية تحقيقاً للهدف الألفى الثامن وهو من الأهداف الإنمائية المهمة والذي يسعى لإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية وقياس مدى انفتاح وتوحيد السياسات المختلفة لدول العالم.

فنجد أن كثيراً من البلدان مثقلة بالديون الخارجية فهى تنفق لسداد تلك الديون أكثر مما تنفق على متطَّلباتها واحتياجاتها من الخدمات الاجتماعية لمواطنيها فهذا الهدف يحإول معالجة الاحتياجات الخاصة بالبلدان الأقل نموا وبالرغم من ذلك فأن السياسات الوطنية للحكومة اليمنية مواكبة ومراعية لاحتياجات التنمية وواضعة نصب اهتمامها الاستفادة القصوى من المعونات والمنح الجديدة التي تقدمها الدول والمنظمات الإقليمية والدولية المختصة

معالجة مشاكل الديون

حقق اليمن معدل نمو جيداً لمستوى الناتج الكلى المحلى السنوى وبنسبة "./2" منذ تُحقيق الوحدة اليمنية عام 1995م ومع هذا ونظراً لمعدل النمو السكاني المرتفع وما يسببه من ضغط على موارد البلاد المحدودة لا تزال المعايير الدولية للنمو الاقتصادي تضع اليمن ضمن مجموعة الدول الأقل تطوراً في العالم. ولكن زخم النشاط الاستثماري والاقَتْصادِّي الحالْي يَعطي صوْرة عن فترة مزدهرةً للاستقرار السياسي في البلاد وأملا في مواصلة النمو الاقتصادي. ويلاحظ أن نسبة خدمات الديون كنسبة من صادرات البضائع والخدمات كانت (12.4 .. ٪) عام 1990م وتدنت إلى (2.4 ٪) في عام 2008م وهذه المعطيات توضح النتائج الإيجابية للجهود الحكومية في جانب تقليص نِسبة خدمة الديون والصورة تبدو أكثر وضوحاً لتلك الجهود عند المقارنة مع بعض الدول العربية حيث آن نسبة خدمة الديون من صادرات البضائع والخدمات قد تجاوزت (اَ 2 ۗ ٪) فَي لبنانَ، (14,4 ٪) فَي تونس ، (12,2) في المغرب، (6,1 ٪) في الأردن (4.9٪) في

السيطرة على معدل البطالة

إن وضع البطالة في دول الوطن العربي ومنها الجمهورية اليمنية بالغ الخطورة، حيث تؤكد الأرقـام نمو هـده الظاهرة مُقَارِنة بالسنوات السابقة في الجمهورية اليمنية. ميث تخطت حاجز الـ 1.6ً1 ٪ (316.795) مواطناً يمنياً

وتوضح النتائج الأخيرة المتعلقة بهذه الفئة من السكان ضعف الخبرة المهنية وفقدان التدريب المهنى الذي يلبى احتياجات سوق العمل، بالإضافة الى عبات التخطيط وارتفاع نسبة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل أدى إلى رفع نسبة البطالة بين الشباب ذوي التعليم الثانوي والمتوسط والجامعي. وقدر مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية في تقرير له نسبة البطالة في الدولة العربية . %(20) ، (15)

وتتباين معدلات نسبة البطالة في الدول العربية في آسيا عن الدول العربية في إفريقياً، حيثِ بلغت نسبةالبطالة16.1 في الدول العربية في أفريقيا مقابل 13,8 ٪ في الدُّول الُعربية ُ في أسيا كما أظهرت معدلات البطالة تبايناً ملحوظاً ففيما بلغت 1,7 ٪ في دولة الكويت، بلغت 05 ٪ فَى جيبوتى ، وكانتُ نسبة البطالة ٪7,5 في سلطنة عمان، فيما أرتفع معدل البطالة في بعض الدولة العربية في إفريقيا مثل ليبيا إلى 10 ٪ ومصر 10.7 ٪ وتوتّس 14,2 ٪ والعراق 29 ٪ أما في ما يتعلق بمعدل البطالة في الجمهورية اليمنية للسكان (15 سنة فأكثر) فقد بلغ (9,8) ُ فَي عام 1994م وكان بين الذكور (9,7) والإناث 10.6 بينما كان في عام 2005/ 2006م . قد ارتفع إلى ... 16,1 على مستوى الإجمالي وكان المعدل بين الذكور (11,9) في حين بلغ (46,4) بين الإناث، كما نلاحظ أن هنَّاك انخفاضاً في المعدل نفسه عام 2008م حيث بلغ (15,5) وكأن معدل الذكور (1أ,5) والإنــاث (40,9) مقارنة بالبيانات فيّ العام 2005. 2006م وتسعى الحكومة اليمنية للاستفادة من أسواق العمل الخليجية وتصدير العمالة اليمنية لها وتنفيذ العديد من السياسات والإجراءات وفى مقدمتها إصلاح وتطوير وتحديث نظام التعليم والتدريب وإيجاد بيئة استثمارية قادرة على توليد المزيد من فرص العمل، وهذه الخطوات بدورها سوف تسهم والى حد كبير في السيطرة على معدل البطالة في اليمن خلال السنوات القادمة، حيث تحاول التحكومة إبقاءه ضمن حدود 12٪.

خطوط الهاتف للسكان

تشير البيانات إلى مدى التوسع في نسبة الخطوط الهاتفية سواءً الثابتة منها أو النّقالة لكل (100) فُرد من السكان. فنجد أنها بلغت (1,1) في عام 1995م وتطور هذا الرقم ليصل إلى (11,9) في عام 2004م وأرتفع إلى (13,5) في عام 2008م . ويبدو من هذه المؤشرات أن الحكومة اليمنية تتعامل بجدية للاستفادة من ثورة الاتصالات وتقنية المعلومات حيث تشير التوقعات إلى تطورات هائلة سيحققها هذا القطاع في السنوات القليلة القادمة.